

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/١١٤٤

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أديب الجلامدة

وعضوية القضاة السادة

اسماعيل العمري ، عبد الرحمن البنا ، محمد المحاميد ، جهز هلسة

=====

المميزة :-

/ وكيلها المحامي

المميز ضده :-

الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٤ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى بالقضية رقم ٢٠٠٠/٧٤٦ فصل ٢٠٠٠/١١/٢٨ والقاضي

بتجريم المتهمه بجناية التدخل بالقتل العمد خلافاً

للمادتين (٣٢٨ ، ٨٠) عقوبات والحكم عليها بوضعها بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة

سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة لها مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم إعلان مسؤولية المتهمه

حيث أنها لم ترتكب أي فعل من أفعال التدخل الواردة في

المادة ٨٠ من قانون العقوبات .

٢- لا يوجد أي اتفاق مسبق بين المتهمة وآخرين نهائياً حيث أن المنزل الذي وقع فيه الحادث هو منزل المتهمة وتسكن به مع أطفالها وأن تواجدتها في المنزل أمر طبيعي ولا علم لها بما حصل إلا بعد أن سمعت أصوات إطلاق العيارات النارية وأن تواجدتها لا يشكل تدخلاً إلا أن محكمة الجنايات ذهبت عكس ذلك .

٣- أن المتهمة نعمة اتصلت مع المرحوم يوم الخميس الموافق ١٥/٧/٩٩ وبعدها قام المرحوم بالمجيء إلى منزل ثم ذهب إلى منزله بنفس اليوم وأن لم تقم بالاتصال معه يوم الجمعة يوم وقوع الحادث وهذا ثابت في ملف القضية فلو كان لها أي نية لقتله لفعلت ذلك يوم الخميس إلا أنها لا علم ولا علاقة لها بالحادث نهائياً .

٤- لا يوجد أي اتفاق يربط المتهمة بالفعل الحاصل نهائياً وأن انتفاء الاتفاق ينفي العقاب .

٥- عندما اتصلت المتهمة مع المرحوم يوم الخميس ١٥/٧/٩٩ طلبت منه الحضور وبرفقة ابنته من أجل حل الخلاف وموضوع خطبة ابنته رنا فهذا دليل لعدالتكم أن المتهمة كانت حسنة النية عندما اتصلت به ولم تطلبه لوحده .

٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى مع الاحترام بعدم الأخذ بما جاء في أقوال المتهمة نعمة الشرطية وهي ... دخلت إلى غرفة النوم برفقة بناتي ... وأثناء نومي سمعت صوت عيارين ناريتين فهذا دليل آخر لعدالتكم أن المتهمة لم تكن في نفس الغرفة التي قتل فيها المرحوم ولا علم لها بذلك إلا بعد أن سمعت صوت إطلاق النار فقط .

٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى الموقرة مع الاحترام وخالفت نص المادة ١٤٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

٨- سبق لمحكمة الجنايات الكبرى أن أصدرت حكماً وأعلنت عدم مسؤولية المتهمه وجاء قرار محكمة التمييز ونقضت الحكم من أجل تعليل وتسبب القرار إلا أن محكمة الجنايات جرت المتهمه .

٩- ثابت في أقوال شاهد النيابة عدنان وهو ابن المرحوم أن لم تقم بالاتصال مع المرحوم يوم الحادث نهائياً وهذا دليل آخر على براءة المتهمه

١٠- لا يوجد أي بيعة للنيابة تثبت أن كانت موجودة بالغرفة وأن بيعة الدفاع أثبتت وجود في غرفة النوم مع بناتها إلا أن محكمة الجنايات لم تأخذ بالبيعة الدفاعية .

١١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى باعتبار أن المتهمه قامت باستدراج طليقها المرحوم .

١٢- أن المتهمه أم لأسرة كبيرة وبينهم أطفال صغار السن .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميرة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣ قدم النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى مطالعة خطية طلب في نهايتها رد التمييز وتأييد الحكم المميز .

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتصديق الحكم المميز .

الـقـرـار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن واقعة الدعوى كما تحصلت وقنعت بها محكمة الجنايات الكبرى تتلخص في أن المغدور هو والد المتهم وعم المتهم والمتهمه هي مطلقته وللأقوال والادعاءات من عائلة المغدور التي مفادها أن الأخير كان يقوم بهتك

عرض بناته فقد صمم المتهم على قتل والده وأعدّ لتنفيذ ذلك المسدس المضبوط في القضية وهو من عيار ٧ ملم روسي الصنع اشتراه بمبلغ ١٢٠ ديناراً قبل ثلاثة أشهر من الحادث ومن علمه من والدته وشقيقاته بأن والده يقوم بهتك عرض بناته فاتفق مع المتهم وخططاً معاً لتنفيذ القتل حيث حضر المغدور لمنزل مطلقته إلا أن الفرصة لم تتح لهما لوجود أطفال صغار وفي الليلة الثانية حضر المغدور بعد منتصف ليلة ١٦/٧/٩٩ وجلس مع المتهم ومطلقته المتهمه بينما اختبأ المتهم في إحدى الغرف ، وبعد فترة دخل المغدور لينام وذهبت المتهمه للنوم في غرفة أخرى وحوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل قام المتهم بإشهار سلاحه الذي كان يخفيه تحت حزامه وأطلق ثلاث رصاصات أصابت المغدور وأسرع المتهم وتناول المسدس من المتهم وأطلق بدوره ثلاث رصاصات أخرى أصابت المغدور وأدت إلى وفاته ثم حضرت المتهمه وبناتها على صوت الرصاص وأخذ المتهمان يقولان (أخذت شرفكم وارفعوا رؤوسكم) وتمّ إخبار الشرطة واعترف المتهمان بهذه الوقائع وجرت الملاحقة .

وبتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٠ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٠/٩٠ القاضي بتجريم المتهمين بجناية القتل العمد بالاشتراك المسندة إليهما بحدود المادتين ٣٢٨ و٧٦ عقوبات وبراءة المتهمه من جناية التدخل بالقتل العمد المسندة إليها وبراءة المتهم من جنحة حمل سلاح ناري بدون ترخيص وإدانة المتهم : بهذه الجنحة وحبسه عنها مدة شهرين والرسوم ومصادرة السلاح وقضت بالحكم بوضع كل واحد من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات والرسوم مخفضة من الحكم بالإعدام للأسباب المخففة التقديرية التي وجدتها وقضت بتنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة عشر سنوات والرسوم ومصادرة السلاح .

لم يرتض المتهمان بهذا القرار كما لم ترتض النيابة العامة قطعنا فيه تمييزاً فأصدرت محكمتنا قرارها رقم ٢٠٠٠/٥٤١ تاريخ ١٧/٧/٢٠٠٠ يقضي ببرد التمييز المقدم من المميزين وتأييد الحكم المميز بحقهما وقبول التمييز المقدم من النيابة العامة ونقض الحكم المميز بحق وإعادة القضية لمصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

بعد أن أعيدت القضية إلى محكمة الجنايات الكبرى وتقرر اتباع النقض أصدرت قرارها رقم ٢٠٠٠/٧٤٦ تاريخ ٢٨/١١/٢٠٠٠ يقضي بتجريم المتهمه بجناية التدخل بجرم القتل العمد خلافاً لأحكام المواد ٣٢٨ و ٨٠ و ٨١ عقوبات

ووضعها بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف بعد تخفيضها للأسباب المخففة التقديرية التي وجدتتها .

لم تترض المتهممة بهذا القرار فطعننت فيه بالتمييز المائل للأسباب الواردة فيه .

وفي الموضوع / وعن أسباب التمييز جميعاً : ومحصلها واحد وهو النعي على الحكم المميز بتجريم الممييزة بجناية التدخل في القتل العمد لعدم توفر الأدلة .

وفي ذلك نجد أن المادة ٤٨ /٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قد نصت على أنه يجوز الاعتماد على أقوال متهم ضد متهم إذا وجدت قرينة أخرى تؤيدها ويحق للمتهم الآخر ...

وحيث أن المتهم عصام بأقواله لدى الشرطة (مبرز م/١) قد أفاد بأنه كان قد تزوج من ابنة عمه المغدور وبعد شهرين قام بتطليقها عندما أخبرته أن والدها جامعها عدة مرات ويوم الخميس وأثناء وجوده في منزل أبناء عمه أشقاء مطلقته قامت المتهممة بالاتصال بالمغدور الذي كان يسكن لوحده وطلبت منه الحضور للإشراف على أولاده وبالفعل حضر ولدى مغادرته المنزل وتنفيذاً للاتفاق السابق مع المتهم طلبا من المتهممة أن تتصل بتطليقها لاستدراجه لمنزلها لقتله وبالفعل اتصلت المتهممة بتطليقها وطلبت منه الحضور إلى منزلها لمشاهدة الأولاد وحل خلافاتهم فاستجاب لطلبها ووعدها بالحضور حيث كان بانتظار قدومه كل من والمتهممة لتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه وبالفعل ولدى حضور المغدور جلس مع في إحدى الغرف بينما اختبأ في غرفة أخرى لوجود خلاف سابق بينه وبين المغدور وسمع المغدور يطلب من المتهممة ... وكانت نعمة موجودة بالغرفة أثناء عملية إطلاق النار .

وحيث أن المتهممة نعمة قد اعترفت بأقوالها الشرطة (مبرز ن/٧) بأنها اتصلت يوم الخميس ٩٩/٧/١٥ هاتفياً بالمغدور وطلبت منه الحضور إلى بيتها لحل الخلافات .

وحيث أن هذا الاعتراف يشكل قرينة تؤيد أقوال المتهم حول الاتفاق المسبق مع المتهممة على قتل المغدور ، وعليه فإن الأخذ بها يتفق ومتطلبات المادة ٤٨ /٢ من الأصول الجزائية .

وحيث أن ثبوت علم المتهمه بالاتفاق السابق بين كل من على قتل طليقها المغدور والموافقة على طلبهما استدراجه إلى منزلها بداعي حل خلافات الأولاد وقيامها بالاتصال به للحضور لمنزلها مما ساعد وسهل للمتهمين المذكورين تنفيذ اتفاقهم بقتل المغدور .

وحيث أن هذه الأفعال تشكل جرم التدخل في جناية القتل العمد بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٨٠/ح و د من قانون العقوبات فتكون محكمة الجنايات الكبرى قد أصابت بالنتيجة التي توصلت إليها مما يتعين معه رد هذه الأسباب .

وحيث أن الحكم مميز بحكم القانون وفق أحكام المادة ١٣ من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد استعرضت واقعة الدعوى والأدلة الواردة المقدمة فيها وناقشتها وطبقت القانون تطبيقاً صحيحاً وتوصلت إلى تجريم المتهمه بما أسند إليها فيكون استخلاصها لهذه النتيجة سائغاً ومتفقاً وأحكام القانون ونؤيدها في ذلك .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة القضية لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠١/١/٩ م

القاضي المترئس

الله

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

ن.م